

## "الحكومة الفلسطينية الجديدة والتحديات"

**الحضور (مع حفظ الألقاب):** سمير أبو عيشه، ريماء نزال، صالح رأفت، هشام كحيل، كميل منصور، عبد الرحيم ملوح، زاهي خوري، أحمد حرب، سهام البرغوثي، عنان الأثير، ليلي فيضي.

**طاقم "مفتاح":** رولا مظفر، آلاء كراجة.

### مقدمة:

بعد قبول الرئيس محمود عباس استقالة رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله الأحد 23 حزيران الجاري، وفي ظل الأزمة التي تعترى النظام السياسي والإداري على مختلف المستويات، تآتت الحاجة للبحث في ماهية التحديات التي تنتظر حكومة تصريف الأعمال، وكيفية مواجهتها، سواءً بالعمل على إصلاح الوضع الداخلي، أو بالبحث عن خطوات عملية من أجل إعداد بنية نظامية وإدارية قادرة على التنمية المجتمعية والنهوض بالمواطن الفلسطيني.

وفي ظل غياب الدور الرقابي من قبل المجلس التشريعي واستمرار أزمة النظام السياسي، وتنازع الصلاحيات بين السلطة والمنظمة، وغياب الأفق لإنهاء حالة الانقسام، فإن من الأهمية بمكان الخروج برؤية استراتيجية واضحة لمواجهة التحديات داخلياً وخارجياً، والعمل بموجبها.

### النقاش:

#### أزمة النظام السياسي

إن الأزمة التي واجهتها الحكومة الفلسطينية الجديدة، هي أزمة متأصلة بالأساس في النظام السياسي القائم، وهي أزمة واجهتها الحكومات السابقة المتعاقبة، وورثت للحكومة الحالية بطبيعة الحال، الأمر الذي شكل حالة متجدرة من الاضطراب وفقدان التوازن في النظام والفكر السياسي، وبالتالي لا تستطيع أي حكومة إحداث أي تغيير إيجابي أو القيام بدور فعال، نتيجة لهذا الخلل الإداري البنوي.

وهذا الوضع أحال عمل الحكومة إلى "إدارة الأزمة" بدلاً من حلها، خاصة مع غياب المجلس التشريعي ودوره الرقابي، وتخلي المواطنون عن دورهم في ممارسة الرقابة، كما ساهم في تعزيز هذه الفوضى، مسألة الانقسام وغياب النوايا الصادقة في إنهائه، بالإضافة إلى غياب الظروف الإقليمية المواتية لتحقيقه، وهذه المعطيات تتطلب إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل دور فصائلها التي غابت عن المشهد السياسي، من أجل المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني، فالمجلس الوطني لم ينعقد منذ فترة طويلة، ولم يعاد تشكيله لا بالانتخابات ولا بالتعيين منذ زمن.

كما أن التنازع على السلطة والتعدي على صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، التي كفلها القانون الأساس الفلسطيني، بتعيين نواب من قبل الرئيس محمود عباس كان السبب في خلق الأزمة، وكان على د. رامي الحمد الله أن يرفض ذلك منذ البداية، غير أن أسباب الاستقالة، ظلت رهن التكهنات والإشاعات فلا وجود لمصدر معلوماتي محدد، رغم مصيرية المعلومات وحاجة المواطن لها.

#### التركيز على الوضع الداخلي:

وحتى يتسنى لحكومة تصريف الأعمال مواجهة التحديات التي تنتظرها وعلى رأسها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا بد من البدء بالعمل على إصلاح الوضع الداخلي، وحل ما يمكن حله من أزمات داخلية كالنظام التعليمي والصحي والتنموي، وعدم التذرع بالاحتلال لمواجهة ذلك، رغم الإقرار بتأثيره على العملية التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

ومما لا خلاف عليه أن أبرز المعوقات التي تواجه عمل أي حكومة، هي الانقسام الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي المستمر في مصادرة الأراضي لصالح التوسع الاستيطاني في مناطق C، ولمواجهة ذلك لا بد من دعم صمود الناس على الأرض خاصة في تلك المناطق، كالاستثمار هناك من أجل الحفاظ على الوجود الجغرافي.

وعلى صعيد آخر لا بد من توجيه الاهتمام لترسيخ الاستقرار الأمني الداخلي، بما يضمن الحماية المجتمعية، خاصة مع الخلل البنوي والمجتمعي الحاصل، كما يتعين ترتيب الأمور الاقتصادية، ومواجهة سوء الإدارة في المؤسسات الوطنية وفي الوزارات، وتكثيف الجهود فيما يتعلق بالمتطلبات المجتمعية، وإعادة النظر في المنظومة التعليمية والصحية كاملة.

### الرؤية:

إن غياب تعريف للعلاقة بين السلطة وبين منظمة التحرير الفلسطينية، وانعدام الرؤية والرسالة في مختلف المؤسسات على المستوى السياسي والإداري والاستراتيجي، خلق حالة من الفوضى التي شكلت عائقاً أساسياً أمام عملية التنمية المستدامة والتطوير على صعيد الفرد والدولة، كما أن غياب المكاشفة والمصارحة بين الحكومة والمواطن زعزع مصداقية السلطة، وولد علاقة هلامية وغير واضحة بينها وبين الأطراف المختلفة.

ودون أدنى شك فإن هذا الخلل الذي يعتري النظام السياسي، انعكس على النظام المؤسسي والإداري، أضف إلى ذلك انعدام الرؤية لدى الحكومات السابقة أو في المؤسسات الوطنية والرسمية والنظام الإداري، ناهيك عن التمسك بالأدوات القديمة التي تعيق الإبداع، وتعطل تنفيذ الرؤى المتكاملة بين مختلف الوزارات.

وعليه فإن وجود الإرادة الحقيقية نحو التغيير هي أمر لا بد منه، لمواجهة القرارات المصيرية التي تتطلبها المرحلة محلياً وإقليمياً ودولياً، في سبيل الإصلاح والنهوض من الواقع الحالي.

### التوصيات:

1. التعامل مع إنهاء الانقسام كأولوية، وضرورة تطبيق اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، والضغط من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، رغم كل المعطيات حول غياب النوايا الصادقة لتحقيق المصالحة، وغياب الظروف الإقليمية المواتية لها.
2. توجيه الاهتمام لترسيخ الاستقرار الأمني الداخلي، بما يضمن الحماية المجتمعية، وحل ما يمكن حله من أزمات داخلية كالنظام التعليمي والصحي والتنمية.
3. لا بد من إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل دور فصائلها، من أجل المشاركة في صناعة القرار الفلسطيني.
4. الاهتمام بتطوير الزراعة خاصة في الأغوار، ومواجهة التغول الإسرائيلي في تلك المنطقة، ودعم المنتج الفلسطيني.
5. تفعيل المجلس التشريعي، من أجل إحياء دوره الرقابي، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، باتجاه حماية الحريات العامة، وحقوق المواطنة والتنمية المجتمعية.
6. مواجهة التوسع الاستيطاني في مناطق C، ودعم صمود الناس على الأرض، كالأستثمار في تلك المناطق من أجل الحفاظ على الوجود الجغرافي.
7. على الحكومة تقديم مشروع قانون تعليم تقدمي وعصري، لإحداث تغيير جدي في المنظومة التعليمية.
8. على القيادة الفلسطينية الشرعية أن تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، حتى تتمكن من العمل بفاعلية أكثر، وبحرية أوسع بعيداً عن الاحتلال الإسرائيلي، لتكون بذلك فاعلة وليست مفعولاً بها.
9. تخصيص جلسة من جلسات السياسات العامة في مفتاح لمناقشة الرؤية الاستراتيجية ووضوحها في النظام السياسي والإداري.